تجلّياتُ العدالة الاجتماعية في الشّرائع السماوية

◆ **الأميرة نعمت الأمير علي حرفوش**[1]

■ **خلاصة**

تسعى هذه الدراسة، إلى بيان الارتباط بين العقائد القرآنية ومسألة العدالة الاجتماعية، وتوضيح كيفية انعكاس هذه العقائد في مجال السلوك العملي للمسلم. حيث تناقش مركزية التوحيد في المنظومة العقائدية القرآنية.. كما عالجت مفهومي القسط والعدل، ودورهما في إرساء العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تتبع الآيات القرآنية التي تناولت المفهومين، لتستنتج أن حكومة الله في الأرض، لا تستقيم ولا تستقر إلا بالعدل والقسط، وكلاهما مقدّمتان إلزاميّتان لكمال الإنسان..

وبما أنّ هدف الأنبياء في الحياة الاجتماعية، هو تحقيق الكمال الإنساني، الفردي والاجتماعي، فإنّ العدالة الاجتماعية، تُشكّل مفتاحًا من المفاتيح الأساسية المُشتركة، التي سعت جميع الأديان السماوية إلى تحقيقها والدعوة إليها.. كما تحدثت الدراسة، عن مؤشرات تجلّي العدالة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي، كتوزيع الثروة ومكانة المرأة والحثّ على التعاون على البر، وسنِّ نظام التكافل الاجتماعي، ونظام حفظ حقوق الطبقات الاجتماعية، وغير ذلك.. موضحة، أنّ الوعد الإلهي بالاستخلاف، وإرساء الأمن والعدالة الاجتماعية، كل ذلك يُوجب اقتران الإيمان بالعمل الصالح، لأنّ تجلّيات الاعتقادات الحقّة، يجب أن تكون مقرونة بالسلوك العملي..

الكلمات المفتاحية:

العقيدة- العقائد القرآنية- الرسالات السماوية- العدل- القسط- العدالة الاجتماعية..

1 - باحثة لبنانية في العلوم التربوية والاجتماعية.

مقدمة

العدالة الاجتماعية مصطلح مُحدَث، ورغم ذلك، تُعتبر غاية وهدفًا أعلى، طمحت إليه البشرية، منذ بدايات التحضّر والتوجه نحو المدنية، ثم نحو المدنية الحديثة، وقد شكّلت العدالة الاجتماعية، الركيزة الأساس للمسار العالمي الجديد للتنمية، الذي اعتمده المجتمع الدولي في الخطة المستدامة للعام 2030 ميلادي.

ورغم أنّ النزوع نحو العدالة، هو من الأمور الفطرية، ومع ذلك ظلّت تحدّياً كبيراً، لم تتمكن أيٍّ من المجتمعات من تحقيقه. فالنظرة إلى واقع مُعظم المجتمعات الإنسانية، تُؤكد عدم تحقق الأمن والاستقرار المطلوب، وعدم رفع العوز والفقر بشكل عام، وعدم سيادة الحرية، ومنطق المسؤولية والواجب...إلخ.

ومن المؤسف القول: إنّه وبالنظر إلى واقع المجتمعات، خلال قرن من الزمن تقريباً، ومقايسة هذا الواقع مع المطلوب، من حيث تحقق مؤشرات العدالة الاجتماعية - بتفاوت مفهومها بين المدارس الاجتماعية المتنوعة التي سادت خلال هذه الفترة الزمنية (رأسمالية، شيوعية، ليبرالية، ليبرالية جديدة...إلخ)-، فإنّه لا يُمكننا إلاّ أن نسجّل فشل معظم المجتمعات البشرية، في الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

فجميع النظريات الاجتماعية، قد سقطت أمام مظاهر العُنف والقتل والتمييز العرقي والفقر، والتوزيع غير العادل للثروة والغذاء والدواء وغيرها، بسبب هيمنة القوة والسلطة في مقابل الحقّ والعدالة، ناهيك عن سعي أصحاب النظريات الاجتماعية، لاحتكار العالم وما فيه. وهذا ما نشهده في أكثر من بُقعة ومجتمع في هذا العالم.

في هذا الإطار ومع سقوط نظريات العدالة الاجتماعية، التي صاغتها الفلسفات والمدارس البشرية، تسقط القوانين والأعراف الدولية، لتعود وتنهض مبادئ الشرائع السماوية، الصادرة عن خالق الإنسان والكون، والذي يتّصف بالعدل، وقد أرسل أنبياءه ورسله، وأنزل معهم الكتب

والشرائع، ليسود العدل والقسط بين الناس. وعلى رأسهم رسول الإسلام محمد بن عبد الله(ص)، ودينه الخاتم، الذي ارتضاه للناس جميعًا.

فما هي مميزات العقائد الإسلامية، كما كشف عنها القرآن الكريم؟ وما هي الأسس والمرتكزات العقائدية، التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف تنعكس هذه الاعتقادات في السلوك العملي، بحيث تتمظهر هذه العدالة، في العلاقات الاجتماعية، وفي أنظمة الحكم والإدارة؟

وكيف تتجلّى العدالة الاجتماعية وفق الرؤية القرآنية، في مجالات الحياة المتنوعة؟

سنُحاول في هذه الدراسة، الإجابة على هذه الأسئلة، انطلاقًا من فرضيتين، الأولى: إنّ للقرآن الكريم منهج خاص في تبيين العدالة الاجتماعية، مفهوماً ومكونات ومجالات ومؤشرات، وينبثق هذا المنهج الأسس والمرتكزات الاعتقادية التي يُبينها القرآن ويأمر بها. الثانية: إنّ الاسلام يشترك مع غيره من الديانات السماوية، في الدعوة والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، بُغية الوصول إلى المجتمع المطلوب، بحسب الوحي الإلهي.

1 - مفاهيم تأسيسية

قبل البدء بمعالجة الموضوعات الأساسية، التي تُساهم في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، لا بدّ من بيان وتوضيح المفاهيم الأساسيّة التي تشكّل مفاتيح رئيسية للدراسة، كتحديد المقصود بالعقائد القرآنية، ومفهوم العدل والعدالة والتمييز بينهما.

1.1. العقيدة والعقائد القرآنية

معنى العقيدة لغة:

العقيدة في اللغة: من العقد، وهو الربط، والإبرام، والإحكام، والتوثق، والشّد بقوة، والتماسك، والإثبات، ومنه اليقين والجزم، والأصل في مادة عقد، انضمام جزئين أو أجزاء، وشدّها في نقطة معيّنة، ويقابله الحلّ وهو فكّ العقدة، ماديّاً أو معنويّاً. ومن مصاديقه: العقيدة في الآراء والأفكار القلبيّة[1].

1- حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ج8، ص188-189، بتصرّف.

العقيدة الإسلامية اصطلاحًا:

هي مجموعة الأمور الدينية التي يجب على المسلم أن يُؤمن بها، وتكون عنده يقينًا لا يُمازجه شك. وهي ليست أموراً عملية، وإنما هي الأمور الدينية التي يجب على المسلم اعتقادها في قلبه، لإخبار الله تعالى بها، بكتابه أو بسنّة رسوله[1].

وجاء في موسوعة العقائد الإسلامية للريشهري: العقيدة عبارة عن ذلك الشيء الذي يتّصل بالذهن وروحه وفكره، يعني شدّ تلك النظرية وربطها وإحكام صلتها. فحينما ينجذب الرأي إلى الذهن ويرتبط به، يُسمّى عقيدة، ولا فرق بين الرأي الباطل والرأي الصائب[2].

وفي الاصطلاح الشرعي: تُطلق على الإيمان بأُصول الدين. يقول: الشيخ كاشف الغطاء: العقيدة هي معرفة الخالق، ومعرفة المُبلّغ، ومعرفة ما تعبّد به، والعمل به، الأخذ بالفضيلة ورفض الرذيلة، والاعتماد بالمعاد والدينونة، التوحيد، العدل ، النبوة، الإمامة، المعاد[3].

وقد حدّد العلامة الحلّي في مقدمة كتابه الباب الحادي عشر، أصول الدين بقوله: فيما يجب على عامّة المكلّفين من معرفة أصول الدّين، أجمع العلماء كافّة على وجوب معرفة اللّه تعالى، وصفاته الثبوتيّة والسّلبيّة، وما يصحّ عليه وما يمتنع عنه، والنّبوّة والإمامة والمعاد[4].

وعليه، فللعقيدة مفهوم عام ومفهوم خاص، فبحسب المفهوم العام، هي اعتقاد جازم يستقرّ في القلب والذهن، ويتحوّل إلى قوة راسخة تشدُّ روح الإنسان وفكره، لتدخل في كل نشاطات الإنسان، وتُعطيها المعنى الإيماني الراسخ[5].

أما من حيث المفهوم الخاص، فتعني: أصول الدين الخمسة (التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد)، وما ارتبط بها وتفرّع عنها من اعتقادات أساسية في الدين (كالقضاء والقدر والجبر والاختيار...إلخ).

1- أحمد محمد ملكاوي، عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، ص20.

2- محمد ريشهري وآخرون، موسوعة العقائد الإسلامية في الكتاب والسُّنة، ص116.

3- محمد حسين آل كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، ص210.

4- المقداد السيوري، النافع في يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، ص1.

5- عبد الله أحمد محمد، العقيدة القرآنية سماتها وآثارها على الفرد والمجتمع: دراسة وصفية تحليلية، موقع مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.

● **العقائد القرآنية**

يُقصد بمُصطلح العقائد القرآنية، العقائد التي وردت في القرآن الكريم وعرضتها الآيات المباركة. ومن الجدير بالذكر، أنّ للقرآن منهج خاص في عرض العقائد، حيث نجد مفهومين: إجمالي وتفصيلي. المُجمل ويتعلق بالرؤية الكونية، التي ظهرت من خلال القرآن الكريم حول: الله عز وجل والكون والوجود والإنسان، والعلاقة القائمة بينهم، وأما بحسب المفهوم التفصيلي للعقائد القرآنية، فتعني أصول الدين، وما ارتبط بها وتفرّع عنها من اعتقادات.

1.2. العدل والقسط

للعلماء تعاريف مختلفة للقسط والعدل، فالبعض يسوي بينهما، والبعض الآخر يعتبر أنّ القسط أعم من العدل، أما في اللغة، فالعدل يدل على استواء، وهو الحُكم بالاستواء. ويُقال للشّيء يُساوي الشّيء: هو عدله. وكل ذلك من المعادلة، وهي المساواة، والعدل: نقيض الجَور، ويُقال: عدّلته حتى اعتدل، أي أقمته حتى استقام واستوى .

وفي الاصطلاح: العدل، هو لزوم الوسط، والاجتناب عن جانبي الإفراط والتفريط في الأمور، وهو من قبيل التفسير بلازم المعنى، فان حقيقة العدل هي إقامة المساواة والموازنة بين الأمور، بأن يُعطى كل من السهم ما ينبغي ان يُعطاه، فيتساوى في أنّ كلا منها واقع موضعه الذي يستحقّه[1].

وفي المطلق وعموم الموارد، فقد جاء في الآية: ﴿**..فلا تتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا**﴾[النساء:135]، لا تخالطوا الهوى بالعدل، ولا تجعلوا اتّباع الهوى طريقًا للوصول إلى العدل، في حكم أو في إظهار صفة باطنيّة، أو في عمل أو قول، وفي كلّ حركة وسُكون[2].

وقد عبرّ القرآن الكريم عن العدل بثلاث كلمات هي: العدل، والقسط والميزان، وقد استُعملت مادة «الوزن» بمعنى العدل في القرآن الكريم، وأما القسط، فهو النصيب الذي يُعطى بالعدل والحق، وقد جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ**﴾[المائدة:42]. وقوله: ﴿**وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِين**﴾[الحجرات:9][3].

1- محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج12، ص331.

2- حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ج8، ص56.

3- أحمد الشرباصي، موسوعة أخلاق القرآن، ج1، ص42.

أما القسط: فهو العدل البيّن الظاهر، ومنه سُمي المكيال قسطاً، والميزان قسطاً، لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً، وقد يكون من العدل ما يخفى، ولهذا قلنا: إنّ القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه[1].

1.3. العدالة الاجتماعية

لا نلحظ في التعبير الإسلامي، سواءاً منه القرآني أم الروائي، استخدام لمصطلح العدالة الإجتماعية، حيث يُعتبر مصطلح «العدالة الاجتماعية» مصطلحًا كاثوليكيًّا بالأساس، وبعد ذلك تمّ أخذه من قبل العلمانيين الحداثيين، وقد استخُدِم مفهوم "العدالة الاجتماعية" لأوَّل مرة فى العصر الحديث حوالي عام 1840، كتعبير من المفكرين السياسيين عن نوع جديد من الفضيلة اللازمة لمجتمعات ما بعد الزراعة (المجتمعات الصناعية)، كما تمّ استخدام المصطلح من قبل المفكرين الحداثيين العلمانيين، ليعني توزيع الدولة المُوحّد لمزايا وأعباء المجتمع.

وقد مرّ المفهوم بمراحل متعددة، صنّفتها الدكتورة وفاء داوود إلى خمس، الثلاثة الأخيرة منها حداثوية وبعد حداثوية، حيث برز مفهوم العدالة الاجتماعية بمعايير متفاوتة بين مرحلة وأخرى، وتركّز حول مفهوم توزيع الثروة، مرّة بالاستناد إلى معيار الحرية الفردية ومحورية القيم، كما رأى هوبز وروسو وغيرهم، ومرّة أخرى، على أساس الحاجة الإنسانية والقيمة، كما نظّر كارل ماركس، وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، حيث ظهرت اتجاهات متعددة، منها اتّجاه المنفعة، واتّجاه التوزيع والقيم، والاتّجاه المحافظ الجديد، وفي جميع هذه الاتجاهات، كان التركيز على الثروة والملكية ومعايير توزيعهما، هل على أساس مفاهيم السعادة والمنفعة الجماعية والخير العام، أم على أساس احتياجات الفرد ومتطلباته مع التركيز على احتياجات المحرومين وأهمية تكافؤ الفرص، أم على أساس الحرية الفردية في مُقابل الدولة؟

وفي جميع الأحوال، فإنّ مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي الحداثوي وما بعده، تُركز على مسألة توزيع الثروة وتحديد الملكية، والخلاف بين التوجهات المختلفة، وقع في المعايير التي وضعها كل منهم[2].

أما في اللغة: لم يُفرّق اللغويون بين العدل والعدالة، فجعلوا العدالة كإحدى مشتقات مادة (عدل).

1- سعد يوسف أبو عزيز، كتاب موسوعة الأخلاق الإسلامية، الفرق بين العدل وبعض الصفات، ص376.

2- انظر: وفاء داوود، العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن، بتصرف.

وقد ورد في كتاب التعريفات أنّ: العدالة هي الاستقامة، أما العدل، فهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط[1].

وفي الإسلام: مُصطلح العدالة الاجتماعية، هو فرع مصطلح العدل والعدالة، وهي تمثّل الاستقامة على الحقّ، وغلبة العقل للهوى. والعدالة عند الفقهاء هي اجتناب كبائر الذنوب، وعدم الإصرار على صغائرها، ورعاية التقوى وملازمتها، وترك المحرّمات، وفعل الواجبات، والابتعاد عن الأفعال الوضيعة، ويصطلحون على ذلك بملكة العدالة[2]. وقد عرّفها العلاّمة الطباطبائي قائلاً: «العدالة هي المساواة والموازنة بين الأُمور بحيث يحصل كلٌ على استحقاقه»[3]، وأمّا مرتضى مطهري فيرى أنّ العدالة تعني إعطاء حقّ كلِّ ذي حق، وعدم الاعتداء على حقِّه، ويُشير إلى أنّ لكلّ إنسان خاصيّته يختلف بها عن غيره، يستخدمها ويستفيد منها في أعماله، بعنوان أنها (آلة الفعل)، ليصل بواسطتها إلى مقاصده، يستحقّ بها أن يكون في موضعه الصحيح، حتى يأخذ الإنسان المُناسب المكان المناسب[4].

استناداً لهذا التفاوت بين سعة مفهوم العدالة الاجتماعية الحداثوي، وسعة المفهوم الإسلامي، فإنّ المفهوم الإسلامي أشمل وأدق، نظراً للارتباط بين العدالة الاجتماعية وفضيلة العدالة في الإسلام، فالعدالة عبارة عن ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، والعدالة الاجتماعية، تمُثل المظهر الاجتماعي للعدالة، وهي بذلك تشمل جميع الجوانب التي ترتبط بالحياة الاجتماعية للمسلم، وبنية المجتمع الاسلامي، كموقعية المرأة، وقانون بيت المال، ونظام التكافل الاجتماعي، وقانون الإرث، وتوزيع الثروة، ونظام الطبقات الاجتماعية، وقوانين الحكومة وأحكامها، وغير ذلك، وهي تنبثق عن العقائد الإسلامية الحقّة، كونها ترتبط بفضيلتي الاستقامة والتقوى.

2. العدالة في المنظومة العقائدية القرآنية

تشكّل قضية إقامة العدل في المجتمع، واجبًا أساسيًّا من واجبات الحكومة الإسلامية، ويحتل

1- الجرجاني، كتاب التعريفات، ص121.
2- روح الله الخميني، تحرير الوسيلة، ج1، ص10.
3- محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج12، ص253.
4- انظر: مرتضى مطهري، العدل الإلهي، ص71-72.

البحث حول الرؤية الإسلامية للعدالة الاجتماعية، موقعًا هامًّا في البحوث التي تندرج ضمن نطاق أبحاث الفقه السياسي، بحسب التصنيف الجديد لفروع الفقه، الذي كان يُطلق عليه سابقًا الأحكام الحكوماتية أو الأحكام السلطانية، بتفاوت بين المذاهب الإسلامية.

كما تُشكل العقيدة نسقًا فكريًّا حاكمًا في منظومة الفكر الإسلامي، سواءاً في مجال الاقتصاد، أم الاجتماع أم السياسة، أو غيرها من المجالات، ذلك أنّ العقيدة، تتميز بالتأثير في سلوك الأفراد الذين تلقوها، باعتبارها المصدر الرئيسي للإحساس بقُدسية القوانين الأخلاقية، وهي أكبر دافع يدفع الإنسان إلى الأعمال الإيجابية الخيّرة، وأقوى رادع يكفّه عن اتباع الهوى[1].

فالفعل الأخلاقي، يتّخذ فعاليته وايجابيته وتأثيره من العقيدة، وفي هذا الإطار يقول ألكسيس كاريل: «الفكرة المُجردة لا تُصبح عاملاً فعالاً، إلا إذا تضمنت عنصرًا دينيًّا، وهذا هو السبب في أنّ الأخلاق الدينية أقوى من الأخلاق المدنية، إلى حدّ تستحيل معه المقارنة، ولذلك، لا يتحمّس الإنسان في الخضوع لقواعد السلوك القائم على المنطق، إلا إذا نظر إلى قوانين الحياة على أنها أوامر مُنزلة من الذات الإلهية»[2].

ولكي يتبيّن لنا دور العقائد القرآنية في العدالة الإجتماعية، لا بدّ لنا أن نتوقف عند الترابط المنظومي في المنهج القرآني، بين العقائد والأخلاق والشريعة.

2.1. الترابط المنظومي في المنهج القرآني

أ- التوحيد روح التعاليم الإسلامية

تتميز العقائد الإسلامية، بأنها تتّخذ من التوحيد ووحدانية الخالق تعالى، منطلقاً لتكوين وتشكيل رؤيتها وإيديولوجيتها حول الكون والإنسان. وبالتّالي، فإنّ التوحيد هو العقيدة المحورية التي تنبثق عنها منظومة الفضائل الأخلاقية في الإسلام، ومنها فضيلة العدالة، وما يتفرّع عنها من مظاهر تشكّل العدالة الإجتماعية.

يقول العلامة الطباطبائي في هذا المجال: كل قضية علمية كانت أو عملية في الإسلام، هي «التوحيد» قد تلبّس بلباسها، وتظهَّر في زيِّها، وتنزّل في منزله، فبالتحليل، ترجع كل مسألة وقضية

1- المقداد يالجن، الاتجاه الأخلاقي، ص123.

2- الكسيس كاريل، تأملات في سلوك الإنسان،ص140.

إلى التوحيد، وبالتركيب، يصيران شيئاً واحداً، لا مجال للتجزئة ولا للتفريق بينهما[1]. فالمعتقد، وبالأخصّ «التوحيد»، يُمثّل القاعدة الأساسية التي تنبثق عنها سلوكيات الإنسان.

فمفهوم «التوحيد»، ليس مجرد مبدأ عقدي، وهو الإيمان بأنّ الله تعالى واحدٌ أحدٌ، بل إنه مفهوم ومعتقد ينطوي على قيم أخلاقية وإجراءات عملية، يُعتبر الجانب العملي من التوحيد، أحد أهم أسس العدالة الاجتماعية التي أرساها القرآن الكريم، حين قال: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[الحجرات:13]. وقد أكّد رسول الله(ص) هذا المعنى بقوله: «أَيُّهَا اَلنَّاسُ إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، كُلُّكُمْ لِآدَمَ وَ آدَمُ مِنْ تُرَابٍ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اَللّٰهِ أَتْقَاكُمْ، وَلَيْسَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ فَضْلٌ إِلاَّ بِالتَّقْوَى»[2].

ب- الأخلاق انعكاس التوحيد في السلوك

يُؤكّد العلامة الطباطبائي الترابط بين أجزاء المنظومة الإسلامية، بقوله: «لا يسعد القانون إلا بإيمانٍ تحفظه الأخلاق الكريمة، والأخلاق الكريمة لا تتمّ الا بالتوحيد، فالتوحيد هو الأصل، الذي عليه تنمو شجرة السعادة الإنسانية، وتتفرع بالأخلاق الكريمة، وهذه الفروع هي التي تثمر ثمراتها الطيبة في المجتمع، قال تعالى:﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ**﴾[ابراهيم:24-26]، فجعل الإيمان بالله كشجرة لها أصل، وهو التوحيد لا محالة، وأكلٌ تُؤتيه كل حين بإذن ربّها، وهو العمل الصالح، وفرع، وهو الخُلق الكريم، كالتقوى والعفّة والمعّرفة، والشجّاعة والعدالة والرحمّة ونظائرها. قال تعالى: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ**﴾[فاطر: 10]، فجعل سعادة الصعود إلى الله، هو القُرب منه تعالى للكلم الطيب، وهو الاعتقاد الحق، وجعل العمل الذي يصلح له ويناسبه، هو الذي يرفعه ويمدّه في صعوده»[3].

1- محمد حسين الطباطبائي، علي والفلسفة الإلهية، ص19.
2- ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول، ج1، ص30.
3- محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج11، ص155.

فالأخلاق في الإسلام، تشكّل محوراً يعكس التوحيد، وينعكس في السلوك الشرعي، لأنّ أساس المنظومة الإسلامية، هو المعارف العقدية، وأساس المعارف العقدية هو التوحيد، ومن هذه المعارف العقدية، تنبثق المنظومة الأخلاقية، ومنها تنبثق منظومة المعارف الفقهية، والتي من خلال تطبيقها، ينشأ السلوك المُلتزم بأخلاقيات وضوابط الشريعة.

ج- الأخلاق هي الأُسس والقواعد الأولى للتشريع الإسلامي

تمُثل الأخلاق رُكنًا من أركان المنظومة الثلاثية المتقدمة، ولذا فهي في الإسلام ليست مرتبطة بالآداب وحسن السلوك، ولا في التحلّي بالفضائل والتخلّي عن الرذائل، بل هي متغلغلة في جميع الأبواب، وجميع الأحكام، ومندرجة في جميع التكاليف الشرعية، ومن يُدقّق النظر في القرآن الكريم، يستشعر وجود البُعد الأخلاقي في كل التشريعات، ذلك أن الأخلاق هي الأسس والقواعد الأولى للتشريع الإسلامي.

لو أجرينا قراءة سريعة لبعض العبادات، سنجد أنّ الأساس فيها هو البُعد الأخلاقي، فالضوابط الأخلاقية في الصيام على سبيل المثال، ترك اللغو والنميمة والكذب..إلخ، وغيرها من الخصال الذميمة، التي تضر بحقيقة الصيام، وتُجرده من معانيه الحقيقية، وتُبعده عن مفاهيمه العميقة، وتحول دون تحقُّق المقصود من ورائه، وهو تهذيب النفوس، وتقويم السلوكيات، وتشجيع الحرص على المُداومة على فعل الخيرات، والبُعد عن الشرور الظاهرية والباطنية.

يقول الإمام الرضا(ع): « وَاعْلَمْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ الصَّوْمَ حِجَابٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْأَلْسُنِ والْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ، لِمَا لَهُ فِي عَادَةِ مِنْ سَتْرِهِ وَطَهَارَةِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ، حَتَّى يُسْتَرَ بِهِ مِنَ النَّارِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ جَارِحَةِ حَقّاً لِلصِّيَامِ، فَمَنْ أَدَّى حَقَّهَا كَانَ صَائِماً، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْهَا نَقَصَ مِنْ فَضْلِ صَوْمِهِ بِحَسَبِ مَا تَرَكَ مِنْهَا»[1].

وكما في الأخبار الصحيحة عنهم(عليهم السلام): « إِذَا صُمْتَ فَلْيَصُمْ سَمْعُكَ وبَصَرُكَ وشَعْرُكَ وجِلْدُكَ وعَدَّدَ أَشْيَاءَ غَيْرَ هَذَا، وقَالَ لَا يَكُونُ يَوْمُ صَوْمِكَ كَيَوْمِ فِطْرِكَ»[2]، إلى غير ذلك، فإذا كان هذا هو الغرض من الصوم، فليكُن صائماً عن جميع المحرمات، على الجوارح والجوانح.

وهناك علاقة وثيقة بين الفقه والأخلاق، حتى كاد أن يكونَ أحدُهما عينَ الآخر، وقد بيّن السيد

1- علي ابن بابويه القمي، فقه الإمام الرّضا(ع)، ص202.

2- محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج4، ص87.

محمد صادق الصدر، هذه العلاقة في أربعة مستويات، ليستنتج بعدها الآتي:

إنّ التعاليم الفقهية، إنما شُرّعت لأجل إيجاد النظام العادل للفرد والمجتمع، طبقاً للعدل الإلهي، الذي اقتضى الأمرَ ببعض الأمور والنهيَ عن البعض الآخر، فكان أن وُجد الفقه بمظهره المعروف.

التكاليف المعمَّقة هي المستحباتُ والمكروهات، وهي التي تربيِّ الفردَ في خطوةٍ أعلى، من مجرد الالتزام بما هو إلزاميٌّ في الشريعة، وهي أحكامٌ أخلاقيةً بطبيعتها.

الفقه مقدمةٌ للمستوى الأخلاقيِّ المتكامل، ومقدمة الشيء ليست غريبةً عنه، بل هي منهُ بالحقيقة، إذ مع تغاير الجانبين وتباينهما، يتعذَّرُ أو يستحيلُ حصول مثل هذه المقدِّمية.

الفقه ليس فقط مقدمةً للأخلاق العليا، بل يبقى مرافقاً للفرد السالك في طيه مدارج الكمال، مهما بلغ من مراتب في عملية السير والسلوك[1].

إنّ التشريعات الإسلامية مبنية على الأخلاق ومستمدة منها، وقد نبّهت كثير من الروايات الشريفة على هذه الحقيقة، ومن هذه الروايات نذكر كلامًا لأمير المؤمنين(عليه السلام) حيث قال: « فَرَضَ اَللَّهُ اَلْإِيمَانَ تَطْهِيراً مِنَ اَلشِّرْكِ، وَاَلصَّلاَةَ تَنْزِيهاً عَنِ اَلْكِبْرِ، وَاَلزَّكَاةَ تَسْبِيباً لِلرِّزْقِ، وَاَلصِّيَامَ اِبْتِلاَءً لِإِخْلاَصِ اَلْخَلْقِ، وَاَلْحَجَّ [تَقْوِيَةً] تَقْرِبَةً لِلدِّينِ، وَاَلْجِهَادَ عِزّاً لِلْإِسْلاَمِ، وَاَلْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ مَصْلَحَةً لِلْعَوَامِّ، وَاَلنَّهْيَ عَنِ اَلْمُنْكَرِ، رَدْعاً لِلسُّفَهَاءِ، وَصِلَةَ اَلرَّحِمِ مَنْمَاةً لِلْعَدَدِ، وَاَلْقِصَاصَ حَقْناً لِلدِّمَاءِ، وَإِقَامَةَ اَلْحُدُودِ إِعْظَاماً لِلْمَحَارِمِ، وَتَرْكَ شُرْبِ اَلْخَمْرِ تَحْصِيناً لِلْعَقْلِ، وَمُجَانَبَةَ اَلسَّرِقَةِ إِيجَاباً لِلْعِفَّةِ، وَتَرْكَ اَلزِّنَى [اَلزِّنَا]، تَحْصِيناً لِلنَّسَبِ، وَتَرْكَ اَللِّوَاطِ تَكْثِيراً لِلنَّسْلِ، وَاَلشَّهَادَاتِ اِسْتِظْهَاراً عَلَى اَلْمُجَاحَدَاتِ ، وَتَرْكَ اَلْكَذِبِ تَشْرِيفاً لِلصِّدْقِ، وَاَلسَّلاَمَ أَمَاناً مِنَ اَلْمَخَاوِفِ، وَاَلْأَمَانَةَ [اَلْإِمَامَةِ]، نِظَاماً لِلْأُمَّةِ، وَاَلطَّاعَةَ تَعْظِيماً لِلْإِمَامَةِ »[2].

2.2. التوحيد القرآني منهج لبناء مجتمع العدالة

بالاستناد إلى ما تقدّم، من بيان للترابط بين ثلاثية: التوحيد، الأخلاق والفقه، فإنّ المجتمع التوحيدي، لا يُمكن أن يتشكّل، إلا إنْ تجلّت فيه فضيلة العدالة بمجالاتها المتنوعة، ومنها العدالة الاجتماعية. هذا، وبالرجوع إلى القرآن الكريم، والآيات التي تحدّثت عن حكومة العدل الإلهية،

1- محمد محمد صادق الصدر، فقه الأخلاق، ج1، ص17-22، بتصرف.

2- نهج البلاغة، الحكمة249.

وتلك التي وردت فيها مفردات العدل والعدالة ومشتقاتها، فإننا نستطيع أن نرصد ارتباطاً وثيقاً بين الايمان والعمل الصالح من جهة، ومؤشرات العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وبين هدف الرسالات السماوية وإقامة مجتمع العدالة.

أ.العدل سمة مجتمع التقوى

جعل القرآن من العدل، جوهر المنظومة الدينيّة والفكريّة، حيث دعا المؤمنين إلى المبادرة لإقامة العدل والقسط، وبيّن أن العدل هو الطريق الأقرب للتقوى، فقد جاء في سورة المائدة: ﴿**يَا أَيُّهَآ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾[المائدة: 8]، وفي هذا الخطاب دعوة مؤكدة إلى العدالة، وبيان واضح للعلاقة بين التقوى والعدالة. فالآية تُشير إلى أحد أسباب الانحراف عن العدالة، وتحذر المسلمين من هذا الانحراف، مُؤكدة أن الأحقاد والعداوات القبلية والثارات الشخصية، يجب أن لا تحول دون تحقيق العدل، ويجب أن لا تكون سببا للاعتداء على حقوق الآخرين، لأنّ العدالة أرفع وأسمى من كل شيء، تقول الآية الكريمة: ﴿**ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا**﴾، تُكرر الآية التأكيد لبيان ما للعدل من أهمية قصوى، فتقول: ﴿**أعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾. وبما أنّ العدالة تُعتبر أهم أركان التقوى، تُؤكد الآية مرة ثالثة قائلة: ﴿**واتقوا الله إنّ الله خبير بما تعملون**﴾[1].

وبهذا يتبيّن لنا أنّ العدالة الفردية، ضرورية لتحقق العدالة الاجتماعية، وفي هذا الإطار يرى السيد علي الخامنئي (دام ظله)، أنّه «بالنسبة لكّل إنسان، تمثّل العدالة الفردية والذاتية للمرء، في واقع الأمر سنداً للعدالة الاجتماعية، وصاحبة التأثير في العدالة على صعيد الحياة الاجتماعية. ليس بمقدور من يفتقد للتقوى في ذاته وفي عمله، وهو رهين أهوائه النفسية وأسيرٌ للشيطان، الادّعاء بقدرته على تطبيق العدالة في المجتمع»[2].

ب. مجتمع التوحيد والحكومة الإسلامية

المقصود بمجتمع التوحيد، المجتمع الذي يتجلّى فيه التوحيد بمظاهره كاملة، بحيث يصبح المجتمع في جميع جنباته مجتمعاً أخلاقيًّا وشرعيًّا، تقام فيه حكومة الله تعالى. ولكيْ يتّضح

1- ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير القرآن، ج3، ص632.

2- خطبة صلاة الجمعة، طهران: 2001/03/16.

هذا المعنى، لا بدّ من الوقوف - بشكل مختصر- عند مراتب التوحيد، وارتباطه بمسألة الحكومة الإسلامية.

مراتب التوحيد: لخّص المحقّقون الإسلاميون، البحوث المرتبطة بالتوحيد، في أربعة أقسام: التوحيد في الذات، التوحيد في الصفات، التوحيد في الأفعال، التوحيد في العبادة. إلا أن مراتب التوحيد حسب نظر القرآن، لا تنحصر في ما ذكروه من المراتب، بل يُستفاد من آيات الكتاب العزيز، أنّ هناك مراتب توحيدية أُخرى يمكن استنباطها واستفادتها من القرآن، من الصعب، إدراجها تحت المراتب الأربعة المذكورة. ومنها: التوحيد في الولاية، أي «الولاية التشريعية» وتنظيم شؤون الفرد والمجتمع في كافة مجالات الحياة. وهي بهذا المعنى تعني الإمارة، ولها مظاهر ثلاثة: التوحيد في الحاكمية- التوحيد في الطاعة- التوحيد في التقنين. وسنوضح فيما يأتي التوحيد في الحاكمية لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة.

التوحيد في الحاكمية: وجّه القرآن الكريم عناية خاصة إلى «التوحيد في الحاكمية»، بحيث يتبيَّن بوضوح أنّ الحكم والولاية في منطق القرآن لله تعالى وحده، وانّه لا يحقّ لأحد أن يحكم العباد دونه، وأنّه لا شرعية لحاكمية الآخرين إلّا إذا كانت مستمدة من الولاية والحاكمية الإلهية وقائمة بأمره تعالى، وفي غير هذه الصورة، لن يكون ذلك الحكم إلّا حكماً طاغوتياً لا يتّصف بالشرعية مطلقاً، ولا يقرّه القرآن أبداً. فحاكمية أيِّ شخص يريد أن يحكم البلاد والعباد، لا بدّ أن تستمد مشروعيتها من: «الإذن الإلهي»، بممارسة الحاكمية. فما لم تكن مستندة إلى هذا الإذن، لم تكن مشروعة، ولم يكن لها أي وزن، ولا أي قيمة مطلقًا.

بهذا يتضح أن الحكومة الإسلامية، تنبثق من حيث ضرورتها من ضرورة أن يتحوّل التوحيد من إطاره الفردي الشخصي، إلى الإطار الاجتماعي، ومن إطاره الاعتقادي النظري إلى إطار سلوكي عملي، بحيث يكون للمجتمع حكومة تمثّل حكم الله الواحد في الأرض.

شروط الحاكم: يوضح الإمام الخميني (قده) في كتابه الحكومة الإسلامية شروط الحاكم، بقوله: «الشروط التي ينبغي توفرها في الحاكم نابعة من طبيعة الحكومة الاسلامية، فإنه بصرف النظر عن الشروط العامة كالعقل والبلوغ وحُسن التدبير، هناك شرطان مهمان، هما: العلم بالقانون الاسلامي- والعدالة»[1]. ويُشير أيضًا إلى أنهما (العلم بالقانون الإسلامي والعدالة) هما من أركان الإمامة. كما

1- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، ص45.

ويُشير إلى أنّ الحكومة هي وسيلة لتنفيذ الأحكام وإقرار النظام الإسلامي العادل، وتتجرّد الحكومة عن أي قيمة، فيما إذا اعتبرت هدفاً يطلب بذاته[1].

ج. حكومة العدل الالهية

تُعتبر فكرة وجود المخلص، من الأفكار الثابتة والمشتركة بين أهل الأديان السماوية جميعاً، فالله أراد للحياة الإنسانية في الأرض أن تكون مظهراً من مظاهر جماله وكماله، وهذا يتطلب أن يتمتّع الإنسان بنوعٍ من السلطة والحاكمية، هذه السلطة المُعطاة للإنسان، تفترض انطلاقًا من العدل الإلهي الذي نؤمن به، ضرورة وجود نظام وشريعة وقانون يضبط العلاقات، ويُحدّد الضوابط التي تؤدّي إلى تحقيق الهدف الإلهي للحياة الإنسانية، وهو إقامة «الحكومة العادلة».

وهذا المعنى هو ما نجده في سورة النور في الآيات 55-56، فبعد أن بيّنت الآيات السابقة من السورة، أن طاعة الرسول شرط الهداية والايمان، تأتي الآيات 55-56-57، لتبيّن النتائج الدنيوية للثبات على طاعة الرسول، وتقدّم وعداً للمؤمنين بأن الله سبحانه سيجزيهم وفق القاعدة التي بينتها السورة في الآية 37: ﴿**لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ**﴾[النور:37]، فليس الجزاء مقتصراً على فلاح وفوز المؤمن بشكل فردي، بل إنّ فضل الله يعمّ الجماعة أيضًا إنْ التزمت بما حدّدته الآيات من شرائط وأحكام. حيث تُؤكد الآيات بأنّ الوعد الالهي الحتمي، يقضي بتحقق حكومة العدل الالهي في المجتمع الإسلامي، فيما لو اتصف بالمواصفات التي تخوله لاستحقاق الوعد، وتبين عاقبة الذين كفروا ولم تتوافر فيهم الصفات.

جاء في الآيات من سورة النور: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾[النور: 55-56-57]، من الملاحظ في هذه الآيات النقاط التالية:

أ- تعلّق تحقّق الوعد الإلهي بالإيمان والعمل الصالح، فترجمة الاعتقاد المتمثل بالايمان في الآية تكون في مجال العمل الصالح، المتمثل بشقين، هما الجانب الشرعي للعمل، والجانب الأخلاقي له، فالعمل الصالح هو المصداق الأبرز للترجمة العملية للإيمان.

1- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، ص53.

ب- الوعد الإلهي، هو تحقق حتمي لسنّة الاستخلاف في الأرض، وتحقّق الاستقرار في المجتمع (استبدال الخوف بالأمن)، وسيادة حكم التوحيد في العالم وإجراء الأحكام الإلهية، واستقرار الأمن واقتلاع جذور الشرك، وانعدام جميع عوامل الخوف والاضطراب. وينتج عن ذلك كله، أن يُعبد الله بكل حرية، وتُطبق تعاليمه ولا يشرك به، ويتمّ نشر عقيدة التوحيد في كل مكان.

إنّ مفهوم عبارة: ﴿**يعبدونني لا يشركون بي شيئا**﴾، تُبين أنّ الهدف النهائي هو إعداد حكومة عادلة راسخة الأسس، ينتشر فيها الحق والأمن والاطمئنان، وتكون ذات تحصينات، أُسسها العبودية لله وتوحيده، عبادة هدفها السامي، تربية البشر وتسامي أنفسهم، عبادة لا يحتاج الله إليها، وإنما يحتاج إليها البشر لطيِّ مراحل تكاملهم الإنساني[1].

ت- إنّ جميع ما سبق بيانه من الآية، يؤشر إلى أنّ مجتمع الاستخلاف الذي تعد به الآية، هو المجتمع الذي تتحقق فيه العدالة الاجتماعية بشكل كامل وشامل.

3 - مظاهر العدالة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي

لمّا كان الوعد الالهي بالاستخلاف، مشروط بتحقّق التوحيد والعدل في المجتمع، فإنه من الطبيعي أن يتمظهرا اجتماعياً من خلال ما بيّنته الشريعة من أحكام وتشريعات، تشكّل فيما بينها النظرية الاجتماعية الاسلامية. فالشريعة الاسلامية لم تأمر بالهدى دون ايضاح وبيان الطريق، وتوضيح معالم الطريق في إطار الشريعة. وتشكّل العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً في هذه النظرية الاجتماعية، حيث ترتبط في الأصل، بنظام يُساهم في توزيع عادل للثروة، ولا ترتبط بالزيادة المالية نفسها.

وممّا لا شك فيه، أنّ انعدام العدالة الاجتماعية، سيؤدي إلى عدم ثبات واستقرار النظام الاجتماعي، كما يُساهم في اختلال الموازين الأساسية في إشباع حاجات الأفراد، وقد نادت النظرية الإسلامية بالعدالة الاجتماعية، فبينت ضوابط خاصة للطبقات الاجتماعية، ونظاماً ماليًّا سُمّي ببيت المال، ووضعت ضوابط عمله، كما أنشأت نظاماً متميزاً في التكافل الاجتماعي.

سنعرض بشكل مختصر، للمظاهر التي تُشير إلى نظام العدالة الاجتماعية، الذي أقرّه القرآن الكريم والسُّنة الشريفة.

1- انظر: ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير القرآن، ج15، ص153-154، بتصرف.

أولاً: الطبقات الاجتماعية

ينظر القرآن الكريم إلى الأفراد في المجتمع الانساني، على أساس رابطهم التكويني في الخلق، وهو رابط الإنسانية. وهذا الرابط الإنساني، يجمع الأفراد في شتّى المناسبات من أفراح وأتراح وتعارف. فالفرد، بغضِّ النظر عن نوعية ارتباطه الفكري والعقائدي بالآخرين، يعيش بالدرجة الأولى ارتباطاً إنسانيًّا معهم. ويُشير القرآن إلى هذا المعنى عندما يتحدث عن دعوة الأنبياء للشعوب الكافرة، فيقول: ﴿**وإلى ثمود أخاهم صالحاً**﴾[هود:61] و﴿**إلى مدين أخاهم شعيباً**﴾[هود:84]، فمنطوق الآيتين الشريفتين، يدلّ على أنّ القاسم المشترك والقدر الجامع بين كفار ثمود ومدين من جهة، والنبيين صالح وشعيب من جهة أخرى، هو اشتراكهم جميعاً في الأخوة الانسانية، على اختلاف ميولهم العقائدية ووظائفهم الاجتماعية .

وبطبيعة الحال، فإنّ تصميم القرآن الكريم على فهم الرابط الإنساني الذي يربط الأفراد دون النظر إلى منشأهم وعقيدتهم، ضروري ضمن النظرية الإسلامية في تكامل النظام الاجتماعي، لأنّ الإنسان - حسب تلك النظرية - مصمم منذ نشأته الأولى على التحسّس والشعور والانفعال والتفاهم والتغيّر، وهي أمور يتميز بها الأفراد عن غيرهم من الكائنات.

وهذه الرابطة الإنسانية التي يُعلنها الإسلام بكل صراحة، ويُطبقها في كل أحكامه وتشريعاته، تُميزه عن بقية الأديان والعقائد، في الاهتمام بكرامة الانسان وإشباع حاجاته الأساسية، حيث يُصرح القرآن المجيد بكلّ وضوح مناديًّا: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[الحجرات:13]، فالتفاضل بين الأفراد يستند - في الأصل - إلى الجهد البشري في العمل الاجتماعي، والصفاء الروحي والشخصي للفرد، وحق الطاعة للخالق عز وجل لأنّ جعل الأفراد عن طريق الاجتماع شعوباً متميزة، يحتاج بصورة أساسية إلى جهودهم في التعاون والتكاتف لبناء صرح الأنظمة الاجتماعية العظيمة[1].

ثانيًا: في مكانة المرأة

لقد خصّ الإسلام المرأة بمكانة مساوية للرجل من حيث الموقع في المجتمع الانساني، فكلاهما لديه حقوق وعليه واجبات، وهما أمام الله على حدّ سواء، يُحاسبان بمعيار واحد

1- زهير الأعرجي، النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم، ج1، ص23.

وهو طاعة الله جل وعلا.

ولعلّ الاختيار الإلهي بأنّ تكون السيدة الزهراء (عليها السلام) سيدة نساء العالمين، وممّن اختارهنّ الله تعالى، ليكنّ قدوة للنساء المسلمات، والرمز الأبرز لنظرة الإسلام للمرأة الكاملة، هو من أبرز الأدلة التي يُمكن أن نسوقها في مجال بيان مكانة المرأة في الإسلام.

وقد بيّن القرآن الكريم موقعية المرأة، حيث قال تعالى: ﴿**أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ**﴾[آل عمران:195]، ويقول تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ**﴾[الحجرات:13].

فوِفْق هذا الأصل، نظر الشرع الإسلامي إلى المرأة نظير نظرته إلى الرجل، فهي كالرجل على السواء، في كونها جزءا كاملاً في المجتمع الإنساني، تتساوى وايّاه في إيجاد البنية الاجتماعية. وعلى هذا الأساس ساوت أصول التشريع بين الاثنين، في منح الرجل والمرأة حقًّا متعادلا في حرية الإرادة والعمل .

وما ينبغي التنبُّه إليه، أنّ لازمة أن يكون أحد أفراد المجتمع جزءًا كاملا فيه، لا تقضي أبدًا بتساوي الأفراد في المزايا. والسبب انّه مع فرض الجزئية (أي أن يكون الفرد جزءًا كاملاً في أصل بنية الوجود الاجتماعي)، فإنّ التفاوت في الوزن الاجتماعي يستوجب تفاوتًا متقابلا في الحقوق الاجتماعية المُترتّب[1].

فالمرأة في الرؤية الاسلامية، ترث تماماً كما يرث الرجل آباءه وأهله وذوي قرابته، كالأب والأخ والعم والخال، سواء أكانت في بيت أبيها أو زوجة لرجل. ولها أن تقوم بما تراه من الأعمال الحياتية، شرط أن يكون عملا مشروعاً، وهي حرّة في الاختيار، ولأعمالها قيمة اجتماعية، بحيث تنال ما تستحق من الاحترام .وبالنسبة لما تحصل عليه من عملها، فهو لها، ولها الحقّ الكامل في التظلّم والشكوى، عبر الرجوع مباشرة إلى المراجع المتخصصة. وحين يُصيبها العدوان، فلها أن تقيم الدعوى والشهود لإثبات حقوقها والمطالبة برد الحيف والظلم عنها[2].

هذه المكانة الاجتماعية التي أعطاها الإسلام للنساء، مضافة إلى النقلة النوعية التي نقل المرأة

1- محمد حسين الطباطبائي، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، ص425.

2- محمد حسين الطباطبائي، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، ص429.

فيها، من كائن مُحتقر، قليل القيمة في نظر المجتمع الجاهلي، إلى مخلوق مُكرّم له مكانته وحقوقه ورفعته واحترامه، تشكّل مؤشرًا واضحًا على انعكاس التوحيد والعدل في أحكام الشريعة الإسلامية، وفي الرؤية الإسلامية للبنيان الاجتماعي، وضرورة توفر العدالة بين أفراد الجنس البشري (الرجل والمرأة).

ثالثاً: في الملكية وتوزيع المال

نُشير في هذا الإطار، إلى مجموعة من النقاط الرئيسية التي تُساهم في تكوين تصوّر أوّلي عن النظرية الإسلامية في توزيع المال:

أولاً- في المال الشخصي (مُحدّد المالك): هناك بُعدان، بُعد اعتقادي وآخر حقوقي:

أ- في البُعد الاعتقادي والمعنوي

الملك لله وحده دون سواه، ففي حديث عنوان البصري: « قلت يا أبا عبد الله! ما حقيقة العبوديّة؟ قال: ثلاثة أشياء: أن لا يرى العبد لنفسه فيما خوّله الله ملكًا، لأنّ العبيد لا يكون لهم ملك، يرون المال مال الله، يضعونه حيث أمرهم الله به، ولا يدبّر العبد لنفسه تدبيراً»[1]. فالمال في بُعده الاعتقادي، هو مال الله، والعباد عباده، وبالتّالي، لا يُوجد ملكية واقعية للعبد.

إلا أن ذلك لا يعني أنّ الإسلام لم يُقر الملكية الخاصة وفق ضوابط مقررة في الشريعة الإسلامية. بل إنّ المبدأ هو الملكية، وهذا المبدأ نابع أيضًا من حق الإنسان في هذه الأرض التي استعمره الله فيها، وجعله خليفة فيها. والأصل هو حرية الإنسان في التصرف، بماله بكل أنواع التصرفات الشرعية: كالبيع، والهِبة، والصدقة، وغيرها. وإنّما ما لم يخرج حقّ الله تعالى من ماله، فإن هذا الحق يبقى متعلقاً بذمته إلى حين إخراجه.

ب- أما في البُعد الحقوقي والواقعي

فالقاعدة في هذا البُعد، هي أنّ إخراج الحقوق الشرعية من المال، تُعتبر سبيلا لحلّيته وملكيته الواقعية، فمالُ المسلم لا يحلّ، إلا بعد أن يقوم بإخراج حق الله منه، كأداء الزكاة والخُمس وغيرهما.

وقد أشارت الروايات، إلى أنّ التزام المسلمين بدفع الزكاة لمُستحقيها، يُؤدي إلى حالة من الرفاه الاقتصادي في المجتمع الاسلامي، ويُساعد بشكل سريع ومؤثر في مكافحة الفقر والاختلاف

1- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج1، ص225.

الطبقي، الذي ينجم عادة عن الظلم في توزيع الثروة في المجتمع. إنّ دفع الزكاة ركن من أركان العدالة الاجتماعية في الاسلام (انصاريان حسين، رحلة في الآفاق والأعماق[1]. تقول السيدة فاطمة الزهراء في فلسفة الزكاة وغيرها من أحكام الاسلام: فَجَعَلَ اللَّهُ الايمانَ تَطهيراً لَكُمْ مِنَ الشِّرْكِ، وَالصَّلاةَ تَنزيهاً لَكُمْ عَنِ الكِبرِ، والزّكاةَ تَزكيَةً للنَّفْسِ»[2].

ثانياً- في بيت المال

يُحدد الإمام أمير المؤمنين علي(عليه السلام)، وضعية بيت المال في المجتمع الإسلامي على الشكل الآتي:

أولا: بيت المال ليس ملكاً شخصيًّا للحاكم.

ثانياً: وليس ملكًا لأحد الأفراد في المجتمع.

يقول: « إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي ولاَ لَكَ، وإِنَّمَا هُوَ فَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وجَلْبُ أَسْيَافِهِمْ، فَإِنْ شَرِكْتَهُمْ فِي حَرْبِهِمْ كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ، وإِلاَّ فَجَنَاةُ أَيْدِيهِمْ لاَ تَكُونُ لِغَيْرِ أَفْوَاهِهِمْ»[3].

واستُعمل مُصطلح بيت المال في كلمات فقهاء الإمامية في معنيين:

الأوّل: بيت مال المسلمين: هو محلّ الأموال المعدّة لمصالح المسلمين، بما هم مسلمون، والتي يشترك فيها عامّتهم، كالجزية والخراج وفوائد الأراضي الخراجية ونحو ذلك، ويمكن أن يدخل فيه سهم سبيل الله من الزكاة، لأنّه يشمل جميع ما هو في سبيل الله، ولا يختصّ بالجهاد.

الثاني: بيت مال الإمام: وهو محلّ جمع الأموال الخاصّة بالإمام مثل الأنفال والفيء وسهم الإمام من الخُمس. وقد تطوّر لفظ بيت المال ليطلق على الجهة التي تملك المال العام للمسلمين من النقود والعروض والأراضي الإسلامية وغيرها ، والمراد من المال العام: هو كلّ ما يثبت عليه اليد في بلاد المسلمين ولم يتعيّن مالكه، بل هو لهم جميعاً. وأمّا خزائن الأموال الخاصّة للخليفة أو غيره فتسمّى (بيت مال الخاصّة)[4].

1- حسين أنصاريان، شرح دعاء كميل، ص129.

2- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج29، ص223.

3- نهج البلاغة، ج1، ص232.

4- محمود الهاشمي الشهرودي، موسوعة الفقه الإسلامي المقارن، ج4، ص181.

● **أهداف بيت المال**

لهدف الأساس من أهداف بيت المال، والذي يشكّل أحد أهم المؤشرات التي تدلّ على تحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما، هو استئصال الفقر من المجتمع. ولتحقيق هذا الهدف سنّت الشريعة مجموعة من الأحكام التي تُساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية، التي تنعكس في المجتمع ككل.

ففي الرواية عن الإمام الصادق(عليه السلام) يقول: «إِنَّمَا وُضِعَتِ اَلزَّكَاةُ اِخْتِبَاراً لِلْأَغْنِيَاءِ وَمَعُونَةً لِلْفُقَرَاءِ، وَلَوْ أَنَّ اَلنَّاسَ أَدَّوْا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ مَا بَقِيَ مُسْلِمٌ فَقِيراً مُحْتَاجاً، وَلَاسْتَغْنَى بِمَا فَرَضَ اَللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ، وَإِنَّ اَلنَّاسَ مَا اِفْتَقَرُوا وَلاَ اِحْتَاجُوا وَلاَ جَاعُوا وَلاَ عَرُوا إِلاَّ بِذُنُوبِ اَلْأَغْنِيَاءِ، وَحَقِيقٌ عَلَى اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَمْنَعَ رَحْمَتَهُ مَنْ مَنَعَ حَقَّ اَللَّهِ فِي مَالِهِ، وَأُقْسِمُ بِالَّذِي خَلَقَ اَلْخَلْقَ وَبَسَطَ اَلرِّزْقَ، أَنَّهُ مَا ضَاعَ مَالٌ فِي بَرٍّ وَلاَ بَحْرٍ، إِلاَّ بِتَرْكِ اَلزَّكَاةِ، وَمَا صِيدَ صَيْدٌ فِي بَرٍّ وَلاَ بَحْرٍ، إِلاَّ بِتَرْكِهِ اَلتَّسْبِيحَ فِي ذَلِكَ اَلْيَوْمِ، وَإِنَّ أَحَبَّ اَلنَّاسِ إِلَى اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَسْخَاهُمْ كَفّاً، وَأَسْخَى اَلنَّاسِ مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ، وَلَمْ يَبْخَلْ عَلَى اَلْمُؤْمِنِينَ بِمَا اِفْتَرَضَ اَللَّهُ عَزَّ وجَلَّ لَهُمْ فِي مَالِهِ»[1].

2 - العدالة الاجتماعية هدف الرسالات السماوية

لطالما كان العدل مطلبًا أساسيًّا في الديانات السماوية، ونقصد هنا، اليهودية والمسيحية والإسلام، فجميع هذه الديانات، أكّدت أهمية العدل وحاولت ترسيخه في كلّ المجالات، وقد بيّنا أنّ الأصل العقائدي الذي تنبثق منه العدالة الاجتماعية، هو التوحيد، ويتفرّع عنه العدل كأصل اعتقادي تال، ونشير في هذا السياق، إلى نقطة أساسية بيّنها القرآن الكريم وهي:﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾[آل عمران:19]، فالديانات السماوية واحدة على المستوى العقائدي، وما يختلف بين ديانة وأخرى، هو الشريعة التي جاء كل منها متناسباً مع الزمان الذي نزلت به تلك الرسالة السماوية. ولذلك كانت الحاجة مع تقدّم الزمن إلى رسالات جديدة تثبت أهداف الرسالة السابقة وتكمل ما نقص منها، بما يتناسب مع طبيعة المجتمع والزمن، إلى أن اكتملت الشريعة الحقّة، مع الرسالة المحمدية، وسيادة الاسلام ديناً، وفي هذا السياق تأتي الآية من سورة آل عمران لتؤكد أنه: ﴿**ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه..**﴾[آل عمران: 86].

1- محمد بن بابويه الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج2، ص7.

كما تُعتبر العدالة هدفاً من أهداف النبوة، ولا تقتصر على العدالة الفردية، وإنّما تمتد إلى العدالة الاجتماعية، والعدالة في عموم مجالاتها الحياتية- وهذا ما أشار إليه السيد علي الحسيني الخامنئي مراراً، بالاستناد إلى الآية 25 من سورة الحديد، مبيناً أنّ إرسال الرّسل وإنزال الكُتب، يهدف لتحقيق القسط والعدالة في المجتمعات، وأنّ التزكية هي الهدف الأعلى والأسمى لبعثة الأنبياء، وتحقّق العدالة، وتشكيل الحكومة هما مقدّمتان للوصول إلى النمو والسمو الإنساني، لذلك، فكلّ شيء هو مقدّمة للتزكية والطهارة، وأنّ تحقيق العدالة والوصول إليها بُغية سمو الناس يكون من خلال إجرائهم للعدالة، وهذا يتطلب تربية فردية وتهذيباً أخلاقياً لجميع الناس، لا سيّما القائمين على شؤون البلاد[1].

فالآية في سورة الحديد تقول: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾[الحديد:25] وبالتدبر في الآية يتبين لنا المعاني الآتية:

1) وحدة المصدر للرسالات السماوية التي جاء بها الأنبياء: ﴿**لقد أرسلنا رسلنا**﴾ و﴿**أنزلنا معهم الكتاب**﴾، وتبيّن أن روح وحقيقة جميع الرسالات واحدة، لذا فإنّ التعبير بـ(كتاب) جاء بصيغة مُفرد .

2) إنّ هدف الرسالات السماوية واحد، وهو: ﴿**ليقوم الناس بالقسط**﴾، فالمطلوب هو القيام لتحقيق العدالة بين الناس.

3) اقتران الكتاب بالميزان: ﴿**وأنزلنا معهم الكتاب والميزان**﴾، وهذا خير دليل على ضرورة إقامة الحكومة، التي تحكم بالعدل وتحقق العدالة الاجتماعية، لأن «الميزان» يعني وسيلة للوزن والقياس، ومصداقها الحسي هو الميزان الذي يقاس به وزن البضائع، ومن الواضح أن المقصود هو المصداق المعنوي، أي الشيء الذي نستطيع أن نقيس به كل أعمال الإنسان، وهي الأحكام والقوانين الإلهية أو الأفكار والمفاهيم الربانية، أو جميع هذه الأمور التي هي معيار لقياس الأعمال الصالحة والسيئة .

ج) الأنبياء كانوا مسلحين بوسائل ثلاثة وهي: «الدلائل الواضحة»، و«الكتب السماوية »، و« معيار قياس الحق من الباطل» والجيد من الردئ[2].

وبالتّالي، يتأكد اشتراك الأديان السماوية، من حيث سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال

1- محبّي آزاده، العدالة الاجتماعية من وجهة نظر الإمام الخامنئي، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://arabic.khamenei.ir .

2- ناصر مكارم الشيرازي، ج18، ص72.

ما ورد في الكتب السماوية، وما أكدت عليه، من أنّ الجميع سواسية أمام الله، وخيرات الأرض وثرواتها للجميع، يقول يوحنا: «لا تقل إني أنفق ممّا هو لي، إني أتمتع بما هو لي. كلا، فهذا ليس ممّا هو لك، بل هو للآخرين... هذه الخيرات ليست ملكاً لك ولمثيلك، كما السماء والأرض هي مشتركة»[1].

النتائج:

نستخلص ممّا تقدم في هذه الدراسة البحثية، من عرض وتفسير وتحليل لآيات القرآن الكريم وآراء العلماء، النتائج التالية:

المفهوم الإسلامي للعدالة الاجتماعية، تجاوز المفاهيم الحداثوية والبعد حداثوية في هذا المجال، بشمول العدالة الاجتماعية، جميع الحياة الاجتماعية للمسلم، المرتبطة ببنية المجتمع ونظام العلاقات الاجتماعية، والنظام الاقتصادي والمالي، وتوزيع الثروات والملكية وغيرها. وهي من حيث جذورها ترتبط بفضيلتي التقوى والاستقامة، وتنبثق عن منظومة العقائد الاسلامية.

تُشكل العقيدة نسقًا فكريًّا حاكمًا في منظومة الفكر الإسلامي في جميع مجالاته، والعقائد القرآنية تتميز بالترابط المنظومي فيما بينها، حيث تتخذ من التوحيد ووحدانية الخالق تعالى، منطلقًا لتكوين وتشكيل رؤيتها وإيديولوجيتها حول الكون والإنسان.

في المنظومة العقائدية القرآنية، يشكّل التوحيد المبدأ العقدي الأساس الذي منه تنبثق وتتفرع أركان المنظومة الاعتقادية الأخرى، من اعتقاد بالعدل والنبوة والمعاد. فالتوحيد، ليس مجرد مبدأ عقدي نظري، وإنما هو مفهوم ينطوي على إجراءات عملية وترجمة سلوكية للتوحيد كمعتقد. وهو العقيدة المحورية التي تنبثق عنها منظومة الفضائل الأخلاقية في الإسلام، ومنها فضيلة العدالة، وما يتفرّع عنها من مظاهر تشكّل العدالة الاجتماعية.

الأخلاق في الإسلام، تشكّل محوراً يعكس التوحيد، وينعكس في السلوك الشرعي، إذ أن أساس المنظومة الإسلامية هو المعارف العقدية، وأساس المعارف العقدية هو التوحيد، ومن هذه المعارف العقدية، تنبثق المنظومة الأخلاقية، ومنها تنبثق منظومة المعارف الفقهية، والتي من خلال تطبيقها ينشأ السلوك الملتزم بأخلاقيات وضوابط الشريعة.

1- عادل تيودور خوري ومشير باسيل عون، العدل في المسيحية والإسلام، ص62.

يُشكّل التوحيد في القرآن الكريم، منهجاً لبناء مجتمع العدالة، وفق منهج ثلاثية: التوحيد، الأخلاق والفقه، لأنّ المجتمع التوحيدي لا يُمكن أن يتشكّل إلا إنْ تجلّت فيه الفضائل الأخلاقية، وفضيلة العدالة بمجالاتها المتنوعة، محورية في سلسلة الفضائل الأخلاقية الإسلامية.

تُمثل الأخلاق ركناً من أركان المنظومة الثلاثية المتقدمة، ولذا فهي في الإسلام، ليست مرتبطة بالآداب وحسن السلوك، ولا في التحلّي بالفضائل، والتخلّي عن الرذائل فحسب، بل هي متغلغلة في جميع الأبواب الفقهية، وجميع الأحكام، ومندرجة في جميع التكاليف الشرعية.

كي يتحوّل التوحيد من إطاره الفردي الشخصي، إلى الإطار الاجتماعي، ومن إطاره الاعتقادي النظري، إلى إطار سلوكي عملي، دعت الشريعة الإسلامية إلى قيام الحكومة الإسلامية، التي تمثّل حكم الله الواحد في الأرض، ومن أهم الصفات التي يجب أن يتمتّع بها الحاكم، والأهداف التي ينبغي أن يسعى لتحقيقها، هو العدالة بجميع مجالاتها.

يقضي الوعد الالهي الحتمي، بتحقُّق حكومة العدل الالهي في المجتمع الإسلامي، ذلك فيما لو اتّصف الفرد والمجتمع بالمواصفات التي تخولهم لاستحقاق الوعد، ومن أهم المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر لتحقق هذا الوعد هي: اقتران الإيمان بالعمل الصالح، أي اقتران التوحيد النظري بالعملي، وتحوّل المعتقد إلى واقع سلوكي، يتّصف من حيث السّمة بالعدالة التي تُؤشر إلى الاستقامة والتقوى.

تُشير الآية 25 من سورة الحديد، إلى وحدة المصدر بين الديانات وهو الله عز وجل الذي أرسل الرسل وأنزل الرسالات، ووحدة الرسالات من حيث الروح والحقيقة، ووحدة الهدف، وهو إقامة القسط والعدل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يظهر لنا الارتباط بين البُعد الاعتقادي والبُعد الأخلاقي الاجتماعي بشكل جلي، عندما نُدقّق فيما بينته الشريعة من أحكام، بُني عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الإسلام، وقد نادت النظرية الإسلامية بالعدالة الاجتماعية، مبينة ضوابط خاصة للطبقات الاجتماعية، ونظاماً مالياً سُمي ببيت المال، ووضعت ضوابط عمله، كما أنشأت نظاماً متميزاً في التكافل الاجتماعي، كل ذلك، وفق مبدأ العبودية لله تعالى والتساوي أمامه في الإنسانية والمسؤولية: ﴿**يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ**﴾[الحجرات:13]، و﴿**أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ**﴾[آل عمران:195].

ختاماً

تتميز الرؤية الاسلامية للعدالة الاجتماعية بمميزات منها:

محورية النظرة الإنسانية لجميع أفراد المجتمع، في تكوين الطبقات الاجتماعية. فالفقير والغني، والرجل والمرأة، والحاكم والمحكوم.. كلهم سواء في الكرامة الإنسانية وفي الخطاب الإلهي للجميع.

انبثاق الأحكام المرتبطة بالنظام من البُعد الاعتقادي:

أ- ففي الملكية: يُشكل البُعد الاعتقادي أساساً في ملكية المسلم للمال، ففي النظرية الاسلامية، يرتبط موضوع الملك والمالكية بالعبودية. فالمال في البُعد الاعتقادي بمقتضى قانون العبودية لله الواحد، هو مال الله، وبالتالي، لا ملكية واقعية للعبد. وينتج عن ذلك تشريع الزكاة والخمس، لإخراج حق الله من المال، ويملك العبد الباقي، وبالتالي، يتمّ تأمين مورد من الموارد التي يجب صرفها وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين.

ب- أما في المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في الإسلام: فهو يقوم على مبدأ الحرية، ومبدأ عدم التدخل الحكومي، ما لم يكن هناك حالات طارئة وعناوين ثانوية، كحالات الكوارث والحروب، وما إلى ذلك، فالمبدأ، تدخل الولي الفقيه، أو سلطات الأمة الموكلة بحمايتها، كالدولة وغيرها من مؤسسات المجتمع الأهلي، أثناء الكوارث الاقتصادية والاجتماعية.

ت- في استئصال الفقر من المجتمع: الذي يشكّل أحد أهم المؤشرات التي تدلّ على تحقُّق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما، ولتحقيق هذا الهدف سنّت الشريعة مجموعة من الأحكام التي تُساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية التي تنعكس في المجتمع ككل، ومنها إقامة بيت المال، وما يتضمّنه من نظام خاص لتوزيع المال بين أفراد المجتمع الإسلامي، وِفق ضوابط ومعايير وأهداف شرعية.

محورية ومركزية العدالة في بنية الحكومة الإسلامية، فغاية الحكومة تحقيق العدالة، وشرط في الحاكم أن يكون عادلاً.

عدم إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية دون العدالة الفردية، فكلتاهما تتكاملان لتُحقّقان مجتمعًا توحيديًّا عادلاً.

وهنا يستوقفنا السؤال عن الإجراءات العملية التي يُمكن أن تُعتمد تربوياً لبناء الشخصية العادلة، وعن الضوابط والمعايير التي سنّتها الشريعة لتحقق العدالة الاجتماعية، إنْ لجهة منظومة الثواب والعقاب أم لجهة أخلاقيات العلاقات الاجتماعية والأسرية وأخلاقيات المهن وغيرها..

لائحة المصادر والمراجع

■ ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول عليهم السلام، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران/قم، ط2، 1404هـ.

■ أحمد الشرباصي، موسوعة أخلاق القرآن، دار الرائد العربي، بيروت، لاط، عام 1981م.

■ ألكسيس كاريل، تأملات في سلوك الانسان، ترجمة محمد محمد القصاص، مراجعة محمود قاسم، مكتبة مصر، مصر/القاهرة، لا. ط، لا. ت.

■ حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران/طهران، طبعة عام 1417هـ.

■ الحسن بن يوسف الحلّي، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادى عشر، شرح: المقداد السيوري، دار الأضواء، لبنان/بيروت، ط2، 1417هـ.

■ حسين أنصاريان، رحلة في الآفاق والأعماق (شرح دعاء كميل)، تعريب: كمال السيد، الناشر: انتشارات انصاريان، إيران، قم، ط1، 1383هـ. ش.

■ خُطب الإمام علي، نهج البلاغة، بنياد (مؤسسة) نهج البلاغة، طبعة أولى، عام 1372 هـ. ش.

■ روح الله الخميني، تحرير الوسيلة، دار الكتب العلمية، لبنان/بيروت، ط2، 1390هـ. ش.

■ روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الاسلامية، ط3، لا. ت.

■ زهير الأعرجي، النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم، مكتبة أنوار الهدى، إيران/قم، ط1، 1415هـ.

■ سعد يوسف بوعزيز، موسوعة الأخلاق الإسلامية، المكتبة التوفيقية، مصر/القاهرة، لا. ط، لا. ت.

■ سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الاسلام، دار الشروق، مصر/القاهرة، لا. ط، 1995م.

■ عادل تيودور خوري ومشير باسيل عون، العدل في المسيحية والإسلام، المكتبة البوليسية، جونيه، لبنان، 1996م.

■ عبد الله أحمد محمد، العقيدة القرآنية سماتها وآثارها على الفرد والمجتمع دراسة وصفية تحليلية، منشورة على الرابط التالي: https://doi.org.

■ عبد الله البحراني، العوالم، الناشر: مؤسسة الإمام المهدي، إيران/قم، ط1، 1413هـ.

■ علي ابن بابويه القمي، فقه الرضا، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران/قم، الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا، إيران/مشهد، ط1، عام 1406هـ.